

الجبهة القومية للعدالة والديموقراطية

تشكلت الجبهة القومية للعدالة والديموقراطية في مصر في أعقاب ثورة ٢٥ يناير للعمل على تحقيق اهداف الثورة وتحرير مكتسباتها في المجتمع. وأتى تشكيل هذه الجبهة بعدما تجلت بشكل واضح مخاطر توظيف الزخم الثوري في مصر من قبل العديد من القوى التي تدفع الثورة بشكل واضح في مسارات تتعارض مع طموحات الثوار ومبادىء الثورة. وتعد فلول النظام القديم وحزبه ومؤسسات أمنه الفاسدين من أهم هذه القوى، وكذلك مراكز السطوة المالية والعلاقات الإقتصادية التي تكونت في عهد النظام البائد، وعدد من منظمات المعارضة التي تحاول إستثمار الثورة من أجل تحقيق مصالحها الضيقة، وأخيرا الإستعمار الأمريكي الصهيوني واعوانه

لذلك تم تشكيل الجبهة لمواجهة مخاطر مخططات هذه القوى بالعمل على تمثيل مصالح أغلبية من قاموا بالثورة وعملوا على إنجاحها، وخاصة بعدما تجلى أن أكثر من ٨٠٪ ممن إنخرطوا في فعاليات الثورة وأنشطتها لا ينتمون إلى أي أحزاب أو منظمات سياسية، شرعيةً كانت أو غير شرعية، ولا يوجد لهم منابر تمثل مواقفهم. ومن هذا المنطلق فإن في تجاهل آرائهم ومصالحهم وحقهم في تشكيل الدولة الجديدة لعدم تنظيمهم في المنابر السياسية الدارجة تجاوز شديد على مبادئ الثورة وإلتفاف تام على إستحقاقاتها. ومن هنا برزت ضرورة خلق منبر جديد يكتل هذه الأغلبية غير الممثلة ويسعى إلى تحقيق الأهداف التي توافقوا عليها، كما يلي:

أولا: ترسيخ وحماية الديموقراطية

تشير كافة المؤشرات إلى أن ديموقراطية ٢٥ يناير الوليدة ستخرج للأسف مشوهة تفتقر إلى الحد الأدنى من المقومات التي تجعلها قادرة على الصمود والديمومة. فعملية التحول الديموقراطي والإنتخابات التي ستنتج عنها يجري التخطيط لهما وإدارتهما بتسرع شديد وغير مبرر بشكل سيؤدي حتما إلى قطع الطريق على كل الأفراد غير المنظمين سياسياً ويحد من الوقت المتاح أمامهم لكي ينظموا أنفسهم ويدافعوا عن أفكارهم في بيئة ديموقراطية صحية. وهو ما يعني بالتبعية الحد من قدرتهم على التنافس مع المنظمات الأقدم التي كانت موجودة على الساحة قبل الثورة والأكثر تنظيما. وبما أن غالبية من قاموا بالثورة لم ينتموا لمنظمات سابقة على الثورة يصبح قطع الطريق عليهم وعدم إعطائهم فرصة لطرح آرائهم على المجتمع بمثابة إقصاء لأغلبية من قاموا بالثورة. لذلك ستعمل الجبهة على تكتيل هذه الأغلبية من أجل ترسيخ هذا التحول الديموقراطي.

ثانيا: محاربة الفساد وتدمير بنيته

يعلم الجميع كم إنتشر الفساد في مصر وتجذرت بنيته في كافة أركان الدولة والمجتمع. ولهذا السبب أصبح مواجهة الفساد وإسترجاع الأموال والموارد المنهوبة من أهم أهداف الثورة والمجتمع المصري بصفة عامة، وهو في نفس الوقت من أهم الأهداف المعلنة للنظام الإنتقالي. لكننا للأسف الشديد رأينا كيف إئتُمن النظام الإنتقالي أجهزة الرقابة والمحاسبة السابقة على الثورة، والتي لا تقع خارج نطاق علاقات الفساد المستشرية في مجتمع ما قبل الثورة، على محاسبة الفاسدين وإسترجاع ما نهُب من ثروات الدولة. كما إن تباطؤ النظام الإنتقالي في محاسبة الفاسدين ومواجهة الفساد يمهل الفاسدين ما يكفي من الوقت لإعادة ترتيب أوضاعهم، وتهريب أموالهم، وإخفاء الأدلة التي تدينهم بالفرم وبالحرق كما رأينا. لذلك علينا أن نشكل أطر شعبية وعادلة وفعالة لرصد الفساد ومحاسبة الفاسدين وإسترجاع الثروات المنهوبة، تستمد شرعيتها وحيويتها من كونها أطر جماهيرية.

ثالثا: تحقيق العدالة الاجتماعية

[illegible] من معظم القوى السياسية وتجريم لمبدأ العدالة الإجتماعية يتجلى في معظم الوقت في صورة هجوم ليس فقط على الإضرابات العمالية وإنما أيضا على مصالح الفقراء. كما تجلى كذلك في صورة تأكيد مستمر على نفس السياسات الإقتصادية المنحازة لأغنى أغنياء مصر التي إتبعها نظام مبارك الفاسد تحت مسمى «بناء مصر» وإستعادة القطاعات الحيوية لذلك أصبح تشكيل أطر تنظيمية لنشر مفهوم العدالة الإجتماعية والدفاع عنه وخلق تصور مقبول عن أساليب تحقيقه وعن العلاقات الإجتماعية والإقتصادية التي تؤمنه من الضرورات الملحة الآن.

رابعا: العمل على التأثير في السياسة الداخلية والإنخراط في كافة أنواع الحوارات الوطنية والأعمال المشتركة

علينا إطلاق حوار صحي وبناء مع كافة الحركات السياسية المختلفة حول أشكال الحكم والبيئات السياسية والدستورية الأفضل للمرحلة القادمة دون إقصاء أي جانب. ويجب أن يسعى هذا الحوار لتحديد نقاط الإتفاق والعمل المشترك المحتمل بين جبهتنا والحركات السياسية الأخرى. كما علينا أن ننسق عملنا مع الحركات السياسية كلما أمكن ذلك.

خامسا: الضغط من أجل سياسة خارجية وطنية ومستقلة

منذ قرون ومصر تعاني من المخططات الإستعمارية التي تتدخل في شئون الحكم وتستبد شعبها ومواردها. ويتجلي الإستعمار المعاصر في شكل دعم النظام الفاسد العميل لمصالح القوى الخارجية على حساب مصالح الوطن والمواطنين في مقابل بقائه في السلطة. لهذا السبب علينا أن نضغط في إتجاه أن تعمل السياسة الخارجية لمصر على تأمين مصالح الوطن والشعب وإستقلال الدولة دون الإنبطاح والعمالة لمصالح الدول والشعوب الأخرى كما كان الحال في الماضي. ويجب على كل القوى الوطنية أن تمنع توظيف الثورة في إعادة إنتاج نفس المنظومة الإستعمارية التي أفسدت الدولة المصرية على مدار العقود الأربعة الماضية. وأن تحمي الديموقراطية الوليدة من هذه المحاولات من أجل ترسيخ دولة مستقلة ووطنية وحرة تتعامل مع العالم كله من منطلق مصلحة شعبها فقط.

سادسا: التأثير في نتيجة الانتخابات بقدر المستطاع

علينا أن نسعى لطرح سياسات بعينها على الساحة الإنتخابية والمشاركة في الحوار مع المرشحين لتحقيق هذه السياسات في البرامج المختلفة لكل مرشح. سنقوم بحشد الدعم لمن نراه متماشيا مع أهداف الجبهة أو يعمل على تحقيقها.

سابعا: تحقيق الامن والاستقرار للوطن

ان استتباب الامن والاستقرار هو هدف رئيسي يسعى اليه جموع المصريين. وعلى ذلك فانه يجب اعادة بناء جهاز الشرطة بافكار جديدة واستراتيجية مختلفة محددة ومعلنة مع اعادة هيكلة هذا الجهاز على اسس مختلفة.

آليات العمل

تعتمد الجبهة في تحقيق الأهداف السابقة على عدة آليات. من أهمها:

الضغط الجماهيري

الضغط الجماهيري في شكليه الأكثر نجاحاً التظاهر والإضراب هو حق ديمقراطي أصيل ومشروع لكل إنسان. الهجوم على هذا الحق أو محاولة انتزاعه هو تجاوز غير مقبول لذلك يجب الدفاع عن شرعية هذا الحق وممارسته بحرية تامة. لقد رأينا بأعيننا النتيجة الفعالة إزاء الضغط الجماهيري الصادق في يناير وفبراير ٢٠١١. عندما أستخدم الشعب هذه الآلية لتحقيق مطالب كانت بمثابة الأحلام فيما قبل بل وفي بعض الأحيان كانت الأحلام هذه محض للسخرية منها والإعتداء عليها كما فعل الثورة المضادة الذي اليوم تثبت أن الأحلام تحقق بالضغط الجماهيري ولذلك فهو من أكفأ آليات الضغط الفعال.

الضغط الإعلامي

سنعمل على تكوين وترسيخ علاقات جيدة ومفيدة مع منابر الإعلام التقليدي، وتأسيس منابر إعلام بديل لنشر مبادىء الجبهة ومواجهة المبادىء الرجعية التي تنشرها الثورة المضادة.

التثقيف ونشر الوعي

سنرتكن إلي البحث والإبداع في طرح القضايا المحورية التي يتم إختزالها أو تشويهها أو تجاهلها والعمل على نشر المعرفة المفيدة ذات الصلة بأهداف الجبهة من خلال أعمال وفعاليات ومواد تثقيفية رائدة.

الإنتشار الجغرافي والعمل على الأرض وفي المواقع

لا يكفي العمل الإعلامي والميداني في العاصمة والمدن الكبرى. بل علينا تجاوز هذا التركيز المعتاد للعمل أيضا في المواقع الفئوية مثل النقابات والعمل في أوساط الفئات المختلفة من نشطاء ومثقفين وفنانين وعمال...الخ. كما علينا أن نستهدف الإنتشار جغرافياً في المحافظات والأحياء المختلفة.

التنظيم الداخلي

اللجنه التنسيقيه

اللجنه التنسيقيه هى اللجنه المنوط بها القيام على ادارة شئون الجبهه وتقرير السياسات الخاصه بها فى ضوء الاهداف المعلنه للجبهه وتتكون اللجنه التنسيقيه من ١٣ عضوا هم نواة تشكيل الجبهه والاعضاء المؤسسين لها ويضاف لها ممثلين من المحافظات المختلفه والتى تكون للجبهه قواعد جماهيريه بها ,وينتخب اعضاء الجبهه فى كل محافظه عضوا من بينهم يمثل اعضاء الجبهه فى محافظته داخل اللجنه التنسيقيه وتحل اللجنه التنسيقيه المذكورة بعد اول انتخابات برلمانيه فى موعد اقصاه سبتمبر ٢٠١١ وتجرى انتخابات لاختيار اعضاء اللجنه التنسيقيه الجديده وفقا للقواعد التى تقرها الجمعيه العموميه للجبهه فى ذلك الوقت .

لجنة السكرتارية

- مسئولة عن حفظ ومتابعة قوائم الاعضاء والموارد المالية للجبهة

لجنة التحليل السياسي

- مراجعة ودراسة القوانين التي تتشابك مع عمل وأهداف الجبهة.
- اقتراح تعديلات ومواد قانونية ودستورية لتدعيم أهداف الجبهة.
- تجهيز التحليل السياسي المطلوب لرسم توجهات الجبهة والحملات التي تتبناها. (أهمية الحملة و فحوى الرسالة السياسية المراد نشرها).
- تجميع المعلومات الضرورية للحملات ورسم المواقف السياسية للجبهة.
- رسم خريطة القوى السياسية المختلفة والتي تسعى الجبهة لتوظيفها فى حملاتها المختلفة.

ثالثا: تحقيق العدالة الاجتماعية

رصدنا عدم مبالاة من معظم القوى السياسية وتجريم لمبدأ العدالة الإجتماعية يتجلى في معظم الوقت في صورة هجوم ليس فقط على الإضرابات العمالية وإنما أيضا على مصالح الفقراء. كما تجلى كذلك في صورة تأكيد مستمر على نفس السياسات الإقتصادية المنحازة لأغنى أغنياء مصر التي إتبعها نظام مبارك الفاسد تحت مسمى «بناء مصر» وإستعادة إقتصادها الحيوية لذلك أصبح تشكيل أطر تنظيمية لنشر مفهوم العدالة الإجتماعية والدفاع عنه وخلق تصور مقبول عن أساليب تحقيقه وعن العلاقات الإجتماعية والإقتصادية التي تؤمنه من الضرورات الملحة الآن.

رابعا: العمل على التأثير في السياسة الداخلية والإنخراط في كافة أنواع الحوارات الوطنية والأعمال المشتركة

علينا إطلاق حوار صحي وبناء مع كافة الحركات السياسية المختلفة حول أشكال الحكم والبنيات السياسية والدستورية الأفضل للمرحلة القادمة دون إقصاء أي جانب ويجب أن يسعى هذا الحوار لتحديد نقاط الإتفاق والعمل المشترك المحتمل بين جبهتنا والحركات السياسية الأخرى. كما علينا أن ننسق عملنا مع الحركات السياسية كلما أمكن ذلك.

خامسا: الضغط من أجل سياسة خارجية وطنية ومستقلة

منذ قرون ومصر تعاني من المخططات الإستعمارية التي تتدخل في شئون الحكم وتستعبد شعبها ومواردها وتتجلى الإستعمار المعاصر في شكل دعم النظام الفاسد العميل لمصالح القوى الخارجية على حساب مصالح الوطن والمواطنين في مقابل بقائه في السلطة. لهذا السبب علينا أن نضغط في إتجاه أن تعمل السياسة الخارجية لمصر على تأمين مصالح الوطن والشعب وإستقلال الدولة دون الإنبطاح والعمالة لمصالح الدول والشعوب الأخرى كما كان الحال في الماضي. ويجب على كل القوى الوطنية أن تمنع توظيف الثورة في إعادة إنتاج نفس المنظومة الإستعمارية التي أفسدت الدولة المصرية على مدار العقود الأربعة الماضية. وأن تحمي الديموقراطية الوليدة من هذه المحاولات من أجل ترسيخ دولة مستقلة ووطنية وحرة تتعامل مع العالم كله من منطلق مصلحة شعبها فقط.

سادسا: التأثير في نتيجة الانتخابات بقدر المستطاع

علينا أن نسعى لطرح سياسات بعينها على الساحة الإنتخابية والمشاركة في الحوار مع المرشحين لتحقيق هذه السياسات في البرامج المختلفة لكل مرشح. سنقوم بتحديد الدعم لمن نراه متماشيا مع أهداف الجبهة أو يعمل على تحقيقها.

سابعا: تحقيق الامن والاستقرار للوطن

ان استتباب الامن والاستقرار هو هدف رئيسي يسعى اليه جموع المصريين. وعلى ذلك فانه يجب اعادة بناء جهاز الشرطة بافكار جديدة واستراتيجية مختلفة محددة ومعلنة مع إعادة هيكلة هذا الجهاز على اسس مختلفة.

آليات العمل

تعتمد الجبهة في تحقيق الأهداف السابقة على عدة آليات. من أهمها: